

# إصلاح النظم المؤثرة في ريادية الأعمال في مصر

تعتبر ريادية الأعمال مصدراً رئيسياً للنمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل، وإتاحة الفرصة الاقتصادية بالأخص للشباب والمرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي ضوء الجهود المبذولة لمعالجة قضية ارتفاع معدلات البطالة في المنطقة، بالأخص بين الشباب، ارتفعت عدد المبادرات التي تدعم ريادية الأعمال بعد عام ٢٠١١. ولكن قليلاً من هذه المبادرات هو الذي يعمل على تهيئة المناخ الاقتصادي لريادية الأعمال.

وقد أصدر مركز المشروعات الدولية الخاصة، ومركز الديمقراطية والتنمية وحكم القانون بجامعة ستانفورد، بحث مطول حول: إصلاح النظم المؤثرة في ريادية الأعمال في مصر وتونس» بعد ٢٠١١. اعتمدت الدراسة على مراجعة شاملة لأدبيات ريادية الأعمال، ومقابلات شخصية مع ١٣٠ رائد أعمال في مصر و١٠٠ رائد أعمال في تونس، بالإضافة إلى مقابلات مع صناع السياسات العامة وقادة الرأي العام من مجتمع الأعمال. وقد قام بإجراء الدراسة الدكتور/ عمرو عدلي بالتعاون مع مكتب مركز المشروعات الدولية الخاصة في القاهرة ومركز IACE في تونس.

الدراسة تلقي الظل على العوامل الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بريادية الأعمال والفرص المتاحة لإصلاح المؤسسات العامة والخاصة في مصر وتونس، من خلل تحليل كلي لإنتاجية القطاع الخاص والتحديات والصعوبات القانونية والمجتمعية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محاولة الدخول إلى السوق.

في أعقاب الدراسة تم عقد دوائر مستديرة نظمها مركز المشروعات الدولية الخاصة و IACE مع الأطراف المعنية لمناقشة مخرجات الدراسة وتحويل نتائج الدراسة إلى توصيات محددة في كلا من البلدين. هذه الورقة تلخص التوصيات المتعلقة بمصر نتيجة الدائرة المستديرة التي عقدت في سبتمبر ٢٠١٤ في القاهرة مع مجموعة من ريادة الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتسلط الورقة الضوء على أهم قضيتين خرجا من الدائرة المستديرة لتحسين مناخ ريادية الأعمال في مصر وهم التمويل والقطاع غير الرسمي.

## الاسئلة المطروحة

- لماذا ظلت ريادية الأعمال بالقطاع الخاص المصري عند مستويات منخفضة علي الرغم من مضي عقود من التحرر الاقتصادي صاحبها إصلاحات محفزة لنمو القطاع الخاص؟

- كيف يمكن تأسيس نظام شامل لتنمية ريادية الأعمال بما يحقق توقعات فئة الشباب في الوصول إلي نظام اقتصادي اجتماعي يتسم بالعدالة وارتفاع مستويات الإنتاجية؟

## أهم قضيتين من منظور ريادي الأعمال

- قضية التمويل
- قضية القطاع غير الرسمي

## مصدر السياسات المقترحة في تلك الورقة

- دراسة موسعة قامت بها جامعة ستانفورد بالتعاون مع مركز المشروعات الدولية الخاصة حول "إصلاح النظام الإيكولوجي لريادية الأعمال في مصر" استخلصت نتائجها من استقصاء رأي بعض ريادي الأعمال خاصة الذين بدأوا نشاطهم بعد ٢٠١٠م.

- مقابلات مع ريادي الأعمال في مصر خاصة من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- مجموعة عمل ممثلة لآراء شريحة أصحاب المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم التي يوجد بعضها في القطاع غير الرسمي

تمثل محدودية التمويل بشكل عائقاً أمام رواد الأعمال عند البدء في نشاطهم أو التوسع فيه، ولذلك فأغلب المنشآت التي تبدأ صغيرة تستمر صغيرة لضعف سبل زيادة رأس المال من خلال أدوات التمويل المختلفة المتعارف عليها.

## تحديد المشكلة

- لا توجد قنوات كافية للمشاريع الصغيرة الناشئة للحصول على تمويل، فالتمويل أمامها من البنوك محدود الفرص لعدم الدراية الكافية لدى البنوك بتقدير مخاطر وتقييم جدوى الأفكار والمشروعات الصغيرة الناشئة.
- عدم كفاية السيولة لدى البنوك لتمويل القطاع الخاص نظراً لارتفاع معدلات الدين المحلي من خلال أدون خزانة وسندات وشهادات.
- ضعف سبل التمويل الغير مصرفية أمام المشروعات الصغيرة الناشئة التي تتسم بالأفكار الريادية
- مصادر التمويل الرئيسية لمشروعات ريادية الأعمال تقتصر بصورة كبيرة على المدخرات الشخصية أو العائلية وليس مؤسسات التمويل المصرفية وغير المصرفية.

## الحلول المقترحة

- بناء بيئة تشريعية ومؤسسية تفتح المجال أمام مصادر التمويل غير المصرفية بحيث لا يكون الجهاز المصرفي هو السبيل الأهم لتمويل المشروعات الجديدة القائمة على أفكار غير تقليدية.
- فتح المجال، من خلال تحفيزات تشريعية، أمام الصناديق ذات الطابع الخاص التي تستهدف المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وأمام ورأس المال المخاطر وطرح الأسهم في بورصة النيل.
- اعتماد سياسية نقدية تهدف إلى التوسع وليس الانكماش من خلال توفير وتيسير الاقتراض لأصحاب المشاريع الصغيرة وبمعدلات فائدة منخفضة.

## أزمة القطاع غير الرسمي

تتسع رقعة القطاع غير الرسمي في مصر بصورة مستمرة مما ينعكس سلباً على أصحاب الأعمال التي تقع في نطاق هذا القطاع، فنجدهم محرومون من خدمات التأمينات الاجتماعية والصحية والمعاشات بالإضافة لحرمانهم من فرص التمويل الرسمي من خلال البنوك أو مصادر التمويل الرسمية غير المصرفية، كما يحرم الدولة من مورد هام من موارد الدولة هو الضرائب ورسوم التسجيل والترخيص، وتكون الدولة عاجزة عن وضع خطط دقيقة للتنمية والنمو.

## تحديد المشكلة

- هناك نسبة كبيرة من الشركات المسجلة رسمياً تعمل بدون تراخيص تشغيل ويمكننا تصنيفها كقطاع شبه رسمي.
- هناك نسبة كبيرة من الشركات المسجلة رسمياً التي تتعاقد بأشكال غير رسمية مع جهات أخرى ويتساوى الوضع في ذلك بين الشركات التي لديها تراخيص سارية أو التي تعمل بدون ترخيص.
- قوانين التسجيل والترخيص واستخراج البطاقات الضريبية قوانين شديدة التعقيد مما يستنزف الكثير من الوقت والجهد والمال ويضطر صاحب المشروع إلى العمل خارج الإطار الرسمي.
- قوانين الخروج من السوق والإفلاس شديدة التعقيد أيضاً وتعامل المتعثر على أنه مجرم مما يجعله يتحاشى التسجيل في بداية الأمر.
- لا توجد ثقة في عملية إنفاذ العقود الرسمية نتيجة ضعف الجهات الرسمية المنفذة للقانون وبطء إجراءات التقاضي.
- لا توجد حوافز كافية لدخول السوق بصورة رسمية أو تغيير طابع النشاط من نشاط غير رسمي إلى نشاط رسمي، فالعائد مقارنة بالتكلفة هو عائد لا يستحق عناء التحول إلى القطاع الرسمي.

## الحلول المقترحة

- توحيد إجراءات التسجيل والترخيص واستخراج البطاقات الضريبية.
- تعديل قانون الإفلاس وتغييره إلى قانون تقوم فلسفته على مواجهة التعثر وليس تجريم المتعثر.
- إنشاء محاكم اقتصادية عاجلة على مستوى الوحدات المحلية تبت في المشاكل المتعلقة بالعقود لتسريع عملية إنفاذ القانون.
- إقرار حوافز ضريبية تشجع القطاع غير الرسمي على تسجيل النشاط.
- إصلاح منظومة التمويل من داخل القطاع المصرفي وتشجيع وسائل التمويل الرسمية غير المصرفية فقد يكون ذلك حافزاً لتسجيل النشاط.
- إقرار قانون جديد للتأمين الصحي يراعي حقوق العاملين وأصحاب العمل ليكون حافزاً على التسجيل.